



مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

ظاهرة الزواج المبكر

جمهورية مصر العربية - ٢٠١٤



www.hey-program.org
info@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي

مقترح ورقة سياسات حول ظاهرة الزواج المبكر

<p>هبة الله محمد – نورا محمد تمساح نوال محمود – مي محمود – مجده سيد شيماء عبد اللاه – اسماء عبد اللاه سميره عبد العزيز – اسماء ابو الحجاج</p>	فريق العمل
<p>أحمد حسن مي عبد الرحيم سها سمير سهيلة عبد العزيز</p>	فريق التنسيق والإدارة والدعم
<p>أ/ منال سمرة</p>	اشراف
<p>أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال</p>	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فني من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

قائمة المحتويات

- ٣ قائمة المحتويات
- ٤ ملخص تنفيذى
- ٤ خلفية تاريخية
- ٤ خلفية قانونية
- ٦ المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلى
- ٨ الخيارات والبدائل
- ٩ الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة

المخلص التنفيذي:

يمر الملايين من الفتيان و الفتيات بمرحلة المراهقة التي تعتبر مرحلة حرجة حيث يكتسبون تجربة الحياة عبر المدرسة، التكوين المهني، العمل، الأنشطة الجماعية، العلاقات الشخصية. ويتشكل لدى أغلبية الفتيان أيضا التجارب الجنسية الأولى أثناء سنوات المراهقة. ويتعلم المراهقون أيضا المعايير الإجتماعية و الخاصة بالجنس في جماعاتهم، بعضهم يحمي صحته و حقوقه و الآخرون لا يتمكنون من ذلك. و تضع هذه المعايير الفتيات في مواجهة تحديات خاصة التي تتمثل في: القيود المفروضة على استقلاليتهم، وعدم المساواة في التربية و الوظيفة، الضغط الممارس عليهن من أجل أن يتزوجن و يكون لديهن أطفال في سن مبكرة، وسيطرة الأسره الذي يقيد تحكمهن في حياتهن الجنسية و الإنجابية.

خلفية تاريخية:

يعتبر زواجا مبكرا، كل زواج في عمر أقل من ١٨ سنة بالنسبة للفتاة التي لم تبلغ بعد النضج الكامل لأعضائها في هذه المرحلة. فضلا عن أن الفتاة في هذا العمر لا تملك القدرة على إعطاء أية موافقة، و لذلك من المهم أن نعرف هذا الزواج بلفظي الزواج المبكر و الإجباري للأطفال. ثم إن اختيار زوج لفتاة غير ناضجة دون موافقة، أي بمعنى آخر، التصرف في حياة فتاة دون علمها، يمثل عنفا يرتكز على النوع، ويعتبر من إحدى انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر خطورة.

خلفية قانونية:

نصت المادة ٢٢٧ ع١ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد علي ثلاثمائة جنيه كل من أبدي أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم أنها غير صحيحة، ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد علي ٥٠٠ جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

كما نص قانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ⁱⁱ والذي تناول عددا من القضايا المهمة منها تجريم توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة ويشترط للتوثيق أن يتم الفحص الطبي للراغبين في الزواج للتحقق من خلوهما من الأمراض التي تؤثر على حياة أو صحة كل منهما

كما يحرم الزواج المبكر الفتيات من ممارسة عدد من الحقوق التي تضمنها الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفلⁱⁱⁱ:

- الحق في التعليم (البند ٢٨).
- الحق في الحماية من كل أشكال العنف الجسدي و العقلي، المعاملة السيئة، المعاملة الجنسية السيئة (البند ١٩) و كل أشكال الاستغلال الجنسي (البند ٣٤).
- الحق في التمتع بأحسن حالة صحية ممكنة (البند ٢٤).
- الحق في الإعلام و التوجيه المدرسي و المهني (البند ٢٨).
- الحق في البحث عن الأخبار و الأفكار ، تلقيها و نشرها (البند ١٣).
- الحق في الراحة و وقت الفراغ، و المشاركة بحرية في الحياة الثقافية والفنية (البند ٣١).
- الحق في عدم الانفصال عن الوالدين ضد إرادتهما (البند ٩).
- الحق في الحماية ضد كل أشكال الاستغلال الضار لكل مظاهر السلامة (البند ٣٦).

البدائل المقترحة:

- يجرم الزواج المبكر للفتيان و للفتيات من أجل حقوقهم الإنسانية. لأنه يؤدي إلى نتائج صحية و اجتماعية خطيرة لذلك لا بد من تكاتف الجهود الدولية و الوطنية للحد من هذه الظاهرة و ذلك بإصدار قوانين تمنع الزواج المبكر و قوانين تحد من الدوافع التي تتسبب في هذه الظاهرة.

النتائج:

المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي:

أ. تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها:

الزواج المبكر ظاهرة منتشرة في العديد من الأسر التي لا تؤمن بحقوق المرأة في تكملة دراستها واختيار شريك حياتها، وتعتبر ظاهرة الزواج المبكر من الظواهر التي يكون نتاجها الفشل، بسبب افتقاد المعايير الأساسية التي لا بد أن تتوفر للزوجين من توافق فكري واجتماعي وعاطفي.

ب. لتعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها:

يوجد الزواج المبكر أو الإجباري في العديد من المجتمعات و هو يمارس لأسباب تقليدية، ثقافية، دينية و اقتصادية ، و هو أيضا ظاهرة ضارة تستمد مبرراتها في حجج خاطئة نذكر منها:

- ينتج الزواج المبكر في أحيان كثيرة عن توافق بين الآباء الذين التزموا بتزويج أبنائهم من أجل تمديد صداقتهم. ومن المستحيل تقبل التضحية بحياة من أجل إرضاء الآباء.
 - عدم تقبل العديد من المجتمعات نظام المرأة العازبة لأن الفتيات الغير متزوجات يعتبرن عارا للعائلة.
 - تفرض المعايير الإجتماعية التقليدية أن تكون العروس الجديدة عذراء لأن ذلك في نفس الوقت علامة للشرف و التربية الحسنة بالنسبة لعائلتها.
 - سير التطور التقليدي للفتاة، كما تتعارف عليه بعض المجتمعات وتفرضه، فيجب أن تنتقل من منزل الأب إلى منزل الزوج.
 - اجتناب الحمل خارج إطار الزواج ، لأن الفتاة الحامل خارج إطار الزواج لاتستطيع أبدا أن تتزوج.
 - ينظر إلى الزواج المبكر بإعتباره الحل الودي للإغتصاب في كثير من المجتمعات، حيث يفرض على المغتصب أن يتزوج ضحيته.
 - الفقر أيضا في أغلب الأحيان أساس الزواج المبكر الإجباري لأن في بعض المجتمعات يطلب آباء الفتاة مهرا كبيرا تستفيد منه الاسرة.
- وفي النهاية نرى أن كل هذه المبررات غير منطقية و لا تقاوم الخرق الواضح لحقوق الفتيات ضحايا الزواج المبكر الإجباري.

ت. تأثير المشكلة على المرأة ودورها في التعامل مع المشكلة:

- إن آثار الزواج المبكر على الفتيات و الفتيان عديدة أهمها:
- حرمان الأزواج الصغار من الاستمتاع بالطفولة و المراهقة في ظل تناقص الحرية الشخصية، و نقص القدرة على تطوير الشخصية المستقلة، عدم مراعاة إبعاد السلامة النفسية و الانفعالية.
 - الحمل المبكر والولادة المبكرة وما لهما من أخطار على صحة الفتاة أهمها احتمالية الموت أثناء الولادة، الولادة قبل الأوان، المضاعفات أثناء الولادة، نقصان وزن المولود الجديد و ارتفاع احتمال عدم نجاته.
 - يعوق الزواج المبكر الأطفال في عمر الدراسة من استكمال التعليم الاساسى الضروري لتطورهم الشخصي، و لتحضيرهم لحياة الرشد، و لمشاركتهم الفعالة في سلامة أسرهم المستقبلية و المجتمع.

ث. تحديد الإجراءات المجتمعية المحلية للتكيف مع المشكلة:

- الإعتراف المجتمعي بدور المرأة وحقها في التعليم وفي الإختيار لشريك حياتها .
- رجوع الخطاب الديني الى صحيح الدين والى النصوص التي توجب الزواج بموافقة الزوجين ودون قيود وفي سن يكونا فيه ناضجين وقادرين على اتخاذ قرار الزواج وتحمل مسؤولياته.

ج. الخيارات والبدائل المتاحة للمجتمع للتعامل مع المشكلة:

- احترام رغبات النساء وحقوقهن في الاختيار لشريك حياتهم .
- تبنى استراتيجية متعددة الاطراف للتعامل مع مشكلة الزواج المبكر تشترك فيها الحكومة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية.

الخيارات والبدائل:

أ. البدائل القانونية والسياسات:

- تغليظ العقوبة يؤدي إلى تقليل نسب الزواج المبكر كما أنه له تأثير واسع وسريع المدى .
- اتخاذ الحكومية الضرورية لإعادة النظر في القوانين المعنيه على ضوء المعايير الدولية في مجال الزواج و المعترف دوليا .

ب. البدائل المالية:

- تحسين وضعية المراهقين الاقتصادية من أجل دعمهم لمواجهة الضغوط الماليه عليهم .
- إقامة صناديق دعم تستهدف تشجيع تعليم البنات ، عن طريق صرف مرتبات نقدية من أجل حث الآباء على الحفاظ على تعليم بناتهم.

ت. البدائل الإدارية والتأهيل:

- ضمان الصحة الجنسية و التناسلية و توفير مصادر للثقافة الجنسية للفتيان و الفتيات في مجال العلاقات الجنسية.
- إدخال التربية الجنسية و الأسرية في البرامج التعليمية في إطار البرامج الخاصة بالشباب.
- إقناع الآباء بالحفاظ على تعليم بناتهم و ضمان التربية الضرورية الأساسية التي هي من حقهن .
- قيام الجمعيات النسائية الغير حكومية بمساعدة النساء الفارات من ضغط الزواج الإجباري.

الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

- الاسرة
- وزير الصحة
- رجال الدين
- منظمات المجتمع المدني
- الإعلام
- وزير التربية والتعليم
- الأطباء
- المجلس القومي للمرأة
- المجلس القومي للطفولة والأمومة

نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن)، حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال إجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

الاهتمامات الرئيسية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

